القانون والتمكين السياسي للمرأة: من الحضور إلى التأثير

بقلم المستشار/ حسام الدين علام

مؤسس مبادرة القانون وبناء السلام

كل مجتمع يريد أن يبني مستقبلًا أكثر عدلًا واستقرارًا يحتاج إلى أن يسأل نفسه سؤالًا واضحًا: من يشارك في صناعة القرار؟ فصناعة القرار ليست إجراءً إداريًا محايدًا، بل هي مساحة تتحدد فيها الأولويات، وتُوزع فيها الموارد، وتُصاغ فيها القوانين، وتُرسم من خلالها ملامح التعليم والصحة والعمل والأسرة والتنمية المحلية. وحين تحضر المرأة في هذه المساحة حضورًا واعيًا ومؤهلًا، يصبح القرار العام أقرب إلى المجتمع كله، وأقدر على رؤية تفاصيل لا تظهر دائمًا من زاوية واحدة.

والتمكين السياسي للمرأة لا يخص المرأة وحدها. فهو مصلحة عامة تمس جودة السياسات، وعمق التمثيل، وكفاءة المؤسسات، وثقة الناس في المجال العام. فالمرأة ليست فئة منفصلة عن المجتمع؛ إنها نصفه الإنساني، وحاضرة في الأسرة، والعمل، والتعليم، والخدمة العامة، والاقتصاد، والرعاية، والثقافة. ومن ثم، فإن تمكينها سياسيًا يعني إدخال خبرات اجتماعية ومعرفية أوسع إلى دوائر التفكير والتشريع والرقابة والتخطيط.

وتناسب هذه القضية المنهج البحثي الذي يربط بين المعرفة والتمكين والتنمية. فالتمكين السياسي يحتاج إلى نص دستوري، وقانون انتخابي، ومؤسسات داعمة، ووعي اجتماعي، وتدريب قيادي، وبيانات تقيس التقدم، وثقافة عامة تؤمن بأن مشاركة المرأة في القرار تضيف إلى المجتمع بأكمله.

مفاهيم جوهرية في التمكين السياسي

يقصد بالتمكين السياسي للمرأة توفير البيئة القانونية والمؤسسية والمعرفية التي تجعل المرأة قادرة على المشاركة في الشأن العام وصنع القرار، من خلال الانتخاب، والترشح، والعمل الحزبي والمدني، وتولي المناصب القيادية والتنفيذية والقضائية، والمساهمة في وضع السياسات العامة ومتابعتها وتقييمها. والتمكين هنا يجمع بين الحق والقدرة؛ فالحق يفتح الباب، والقدرة تجعل المشاركة مؤثرة.

أما المشاركة السياسية، فهي كل فعل منظم يربط المواطن بالحياة العامة، مثل التصويت في الانتخابات، والترشح للمجالس، والانضمام إلى الأحزاب والنقابات والجمعيات، والمشاركة في الحوار العام، ومتابعة السياسات المحلية والوطنية. وتمثل المشاركة السياسية للمرأة مظهرًا من مظاهر المواطنة الكاملة، لأن المواطنة لا تكتمل بمجرد حمل الجنسية، بل تكتمل بالقدرة على التعبير والمشاركة والتأثير في القرار العام.

ويقصد بصنع القرار العملية التي تتحول فيها الاحتياجات المجتمعية إلى اختيارات عامة: قانون، أو موازنة، أو خطة، أو خدمة، أو سياسة. وهنا تظهر أهمية وجود المرأة؛ لأن جودة القرار تعتمد على اتساع الخبرة التي تدخل في صياغته. فالسياسات الخاصة بالصحة، والتعليم، والعمل، والنقل، والرعاية الاجتماعية، والتنمية المحلية، تحتاج إلى معرفة قريبة من حياة الأسر والنساء والفتيات وكبار السن والأطفال والفئات الأكثر احتياجًا.

أما المساواة الموضوعية، فهي المعاملة التي تراعي واقع الفرص والقدرات والمسارات. فقد يكون الحق مقررًا في النص، ثم يحتاج الواقع إلى تدريب، وتمثيل، وحماية من التمييز، وآليات دعم، حتى يصبح هذا الحق قابلًا للممارسة. ولهذا تتجه الدساتير والقوانين الحديثة إلى ضمانات عملية، مثل التمثيل المناسب، والتدريب، وتكافؤ الفرص، وبناء القيادات.

لماذا يفيد التمكين السياسي للمرأة المجتمع كله؟

الحجة الأولى هي حجة العدالة. فالمجتمع الذي يقرر مصيره من خلال نصف خبراته فقط يحرم نفسه من معرفة ضرورية. مشاركة المرأة في صنع القرار ليست مجاملة اجتماعية، بل امتداد طبيعي لمبدأ المواطنة والمساواة أمام القانون. وكلما اتسعت قاعدة المشاركة، زادت قدرة القرار العام على التعبير عن مصالح الناس واحتياجاتهم.

الحجة الثانية هي حجة جودة السياسات. فمشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، والمؤسسات التنفيذية، والهيئات العامة، توسّع زاوية النظر عند صياغة القرار العام، وتجعل السياسات أقرب إلى واقع الناس في التعليم، والصحة، والمواصلات، وخدمات الطفولة، والحماية من العنف، وفرص العمل، والتوازن بين الأسرة والعمل. وقد أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في تقريرها الصادر عام ٢٠١٤ عن المرأة والحكومة وصنع السياسات في دول المنظمة، أن تنوع القيادة العامة يدعم النمو الشامل ويجعل القرار أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع. كما قرر مجلس المنظمة في توصيته الصادرة عام ٢٠١٥ بشأن المساواة بين الجنسين في الحياة العامة أهمية الاستراتيجيات الحكومية الشاملة، وآليات المساءلة، والأدلة والمؤشرات في صناعة سياسات أكثر إنصافًا وشمولًا. وفي السياق الأممي، انتهى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم عام ٢٠٢١ إلى لجنة وضع المرأة بشأن المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في الحياة العامة وصنع القرار إلى أن تمكين المرأة سياسيًا يرتبط بجودة الحوكمة، ومكافحة العنف في المجال العام، وتعزيز التنمية المستدامة. وتؤكد هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عرضها الرسمي المحدّث عام ٢٠٢٦ أن قيادة المرأة في القرار السياسي تحسن جودة العملية السياسية وتدعم سياسات أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع.

الحجة الثالثة هي حجة الثقة. حين ترى الفتيات والنساء نماذج نسائية في البرلمان، والمجالس المحلية، والقضاء، والقيادة التنفيذية، يتسع تصورهن لما يمكن أن يصبحن عليه. وقد خلصت أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن التعرض المستمر لنساء في مواقع القيادة السياسية يساعد على تحدي الصور النمطية الراسخة. وهذه نقطة تربوية عميقة؛ فالتمكين السياسي لا يغير المؤسسات وحدها، بل يغير تصور الأجيال الجديدة حول قدرتها على المشاركة.

الحجة الرابعة هي حجة التنمية. التنمية المستدامة تحتاج إلى سياسات ترى المجتمع بتنوعه. فإذا كانت المرأة تتحمل أدوارًا واسعة في الرعاية والتعليم والعمل غير الرسمي والأسرة والمجتمع المحلي، فإن غياب خبرتها عن القرار يجعل التخطيط أقل دقة. ولهذا يرتبط الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، خاصة الغاية (٥.٥)، بضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص في القيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

الحجة الخامسة هي حجة الاستقرار الاجتماعي. المشاركة السياسية المنظمة تعطي المواطنين قناة قانونية للتعبير والتأثير، وتقلل الشعور بالتهميش، وتساعد على تحويل المطالب إلى مقترحات وسياسات. والمرأة التي تشارك في القرار العام تنقل إلى المؤسسات صوت الأسرة، والشارع، والعمل، والتعليم، والرعاية. وهذا الحضور يقوي العلاقة بين المواطن والمؤسسة، ويجعل المجال العام أكثر هدوءًا ونضجًا.

الأساس الدستوري المصري

يقدم الدستور المصري أساسًا واضحًا للتمكين السياسي للمرأة. فالمادة (١١) تنص على أن الدولة تكفل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقًا لأحكام الدستور، وتعمل على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلًا مناسبًا في المجالس النيابية، كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها، وتلتزم بحمايتها ضد كل أشكال العنف، وتمكينها من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل.

هذه المادة تعد حجر الأساس في قراءة التمكين السياسي للمرأة؛ لأنها تجمع بين المساواة، والتمثيل، والقيادة العامة، والقضاء، والحماية من العنف، والتوازن بين الأسرة والعمل. وهي صياغة متقدمة؛ لأنها تدرك أن المشاركة السياسية لا تزدهر في فراغ، بل تحتاج إلى أمان اجتماعي، وفرصة مهنية، وحماية من العنف، ومؤسسات تقبل الكفاءة دون تمييز.

وتأتي المادة (٥٣) لتقرر أن المواطنين لدى القانون سواء، وأنهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، دون تمييز بسبب الجنس أو غيره، وتجعل التمييز والحض على الكراهية جريمة يعاقب عليها القانون. كما تقرر المادة (٧٤) حظر قيام الأحزاب السياسية أو مباشرة النشاط السياسي على أساس التفرقة بسبب الجنس، وتقرر المادة (٨٧) أن مشاركة المواطن في الحياة العامة واجب وطني، ولكل مواطن حق الانتخاب والترشح وإبداء الرأي في الاستفتاء.

وتضيف المادة (١٠٢) ضمانة دستورية مباشرة، إذ تنص على تخصيص ما لا يقل عن ربع إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب للمرأة. كما تنص المادة (١٨٠) على تخصيص ربع عدد مقاعد المجالس المحلية للمرأة. أما المادة (٢١٤)، فتضع المجلس القومي للمرأة ضمن المجالس القومية المستقلة، مع تمتعه بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفني والمالي والإداري، وأخذ رأيه في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بمجال عمله. وهكذا يظهر التمكين السياسي للمرأة في الدستور المصري عبر ثلاثة مستويات: حق عام في المساواة والمشاركة، وضمانات تمثيلية في المجالس، وآلية مؤسسية وطنية معنية بحقوق المرأة.

القوانين والمؤسسات الداعمة للتمثيل

ترجم المشرع المصري هذه الرؤية الدستورية في قوانين مهمة. فقانون مجلس النواب، المعدل بالقانون رقم (١٤٠) لسنة (٢٠٢٠)، قرر تشكيل المجلس من (٥٦٨) عضوًا منتخبًا بالاقتراع العام السري المباشر، على أن يخصص للمرأة ما لا يقل عن (٢٥٪) من إجمالي عدد المقاعد. كما قرر قانون مجلس الشيوخ رقم (١٤١) لسنة (٢٠٢٠) أن يخصص للمرأة ما لا يقل عن (١٠٪) من إجمالي عدد مقاعد المجلس. هذه النصوص تجعل التمثيل النسائي جزءًا من تصميم النظام الانتخابي ذاته، وتحوّل المبدأ الدستوري إلى آلية قابلة للقياس.

وتشير بيانات الاتحاد البرلماني الدولي الخاصة بانتخابات مجلس النواب المصري في نوفمبر ٢٠٢٥ إلى أن عدد النساء بعد الانتخابات بلغ (١٦٠) من إجمالي الأعضاء، بنسبة (٢٦,٨٪) .وتظهر بيانات الاتحاد نفسها أن المتوسط العالمي لتمثيل النساء في البرلمانات بلغ (٢٧,٥٪) في ١ يناير ٢٠٢٦. معنى ذلك أن الضمان الدستوري والتشريعي المصري وضع تمثيل المرأة في مجلس النواب داخل نطاق قريب من المتوسط العالمي، مع احتفاظ التجربة المصرية بخصوصيتها المؤسسية والثقافية.

وتقوم الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ على أربعة محاور: التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي، والحماية. وقد وضع مرصد المرأة المصرية، الذي أطلق عام ٢٠١٧ لمتابعة الاستراتيجية وضمان الشفافية في تقييم الجهود التنموية، مؤشرات لقياس التقدم، ومن بينها مشاركة النساء في البرلمان، وتمثيل النساء في المجالس المحلية، ونسبة القاضيات، ونسبة النساء في المناصب العامة والإدارة العليا. هذه المنهجية مهمة لأنها تنقل التمكين من الخطاب إلى المؤشر، ومن النية العامة إلى المتابعة.

أما قانون تنظيم المجلس القومي للمرأة رقم (٣٠) لسنة (٢٠١٨)، فيمنح المجلس دورًا مؤسسيًا في تعزيز حقوق المرأة وحمايتها وتنميتها، ونشر الوعي بها، وتلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاك حقوق وحريات المرأة ودراستها وإحالتها إلى جهات الاختصاص، وإبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح ذات الصلة. وهذه الوظائف تجعل المجلس حلقة وصل بين النص القانوني، والسياسة العامة، واحتياجات النساء في الواقع.

من الحضور العددي إلى التأثير البناء

التمكين السياسي يبدأ بالتمثيل، ثم يكتمل بالتأثير. فالغاية ليست أن تكون المرأة موجودة في القاعة فقط، بل أن تمتلك أدوات المشاركة: معرفة دستورية، فهم للسياسات العامة، قدرة على قراءة الموازنة، مهارات في الحوار والتفاوض، اتصال بالمجتمع، ووعي بقضايا النساء والرجال معًا. الحضور العددي يفتح الباب، والتأهيل يصنع القيمة.

وهنا تظهر أهمية التدريب القيادي للنساء، وبخاصة الشابات. فالسياسة العامة أصبحت أكثر تعقيدًا: اقتصاد رقمي، ذكاء اصطناعي، تغيرات مناخية، أمن غذائي، حماية بيانات، صحة نفسية، تعليم مستمر، وتحديات أسرية واجتماعية. مشاركة المرأة في هذه الملفات تحتاج إلى معرفة لا إلى حضور رمزي، وإلى قدرة على صياغة مقترح عملي لا مجرد التعبير عن المعاناة.

كما أن التمكين السياسي يحتاج إلى بيئة آمنة. فالتحرش، والتشهير، وخطاب الكراهية، والتنمر الرقمي، واستهداف السمعة، كلها عوامل قد تدفع النساء إلى الانسحاب من المجال العام. ولهذا ترتبط المشاركة السياسية بحماية الكرامة، وحماية البيانات الشخصية، ومواجهة العنف الرقمي، ورفع الوعي المجتمعي بأن النقد العام يجب أن يتجه إلى الفكرة أو الأداء، مع احترام الإنسان وخصوصيته.

وللإعلام دور محوري في هذا التحول. فالصورة التي يقدمها الإعلام عن المرأة القيادية تؤثر في قبول المجتمع لدورها. الإعلام المهني يستطيع أن يعرض التجارب النسائية بجدية، وأن يناقش الأداء بمعايير عادلة، وأن يبتعد عن القوالب التي تحصر المرأة في شكلها أو حالتها الاجتماعية أو تفاصيل حياتها الخاصة. هذا المسار يخدم جودة المجال العام، ويحمي النقاش من التبسيط والابتذال.

توصيات سياساتية لتعميق الأثر

أولًا: تطوير برامج منتظمة لإعداد القيادات النسائية في السياسات العامة، تشمل الدستور، والتشريع، والرقابة البرلمانية، والموازنة، والإدارة المحلية، والاتصال العام، والمهارات الرقمية.

ثانيًا: ربط التمكين السياسي بالتمكين المعرفي، من خلال قواعد بيانات، وأبحاث ميدانية، ومؤشرات محلية تبيّن أين تشارك النساء، وما نوعية مشاركتهن، وما الأثر الذي تحقق في الخدمات والسياسات.

ثالثًا: دعم مشاركة المرأة الشابة في الأحزاب، والجمعيات، والمجالس الطلابية، والاتحادات، ومبادرات الخدمة العامة، حتى يبدأ بناء القيادة مبكرًا وبشكل تدريجي.

رابعًا: تعزيز سلامة المشاركة العامة للنساء، عبر مواجهة خطاب الكراهية والتشهير والعنف الرقمي، وتوفير إرشاد قانوني ونفسي عند التعرض للاستهداف، وتدريب المؤسسات على التعامل الجاد مع هذه الحالات.

خامسًا: توسيع برامج التأهيل للمجالس المحلية، خاصة أن المادة (١٨٠) خصصت ربع مقاعدها للمرأة، ولأن الإدارة المحلية هي المساحة الأقرب لحياة المواطن اليومية.

سادسًا: إدماج منظور المرأة في تحليل السياسات العامة والموازنات والبرامج التنموية، بما يجعل القرارات أكثر استجابة لاحتياجات الأسرة، والطفل، والمرأة المعيلة، وكبار السن، وذوي الإعاقة.

سابعًا: بناء شراكات بين مراكز الفكر، والجامعات، والمجلس القومي للمرأة، ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، لإنتاج معرفة رصينة حول المشاركة السياسية للمرأة بعيدًا عن المعالجة السطحية.

وفي الختام، فإن القانون والتمكين السياسي للمرأة يلتقيان عند فكرة واضحة: المجتمع الذي يوسع دائرة المشاركة يعزز جودة قراره العام. والدستور المصري وضع أساسًا قويًا للمساواة والتمثيل وتولي الوظائف العامة والقضائية، والقوانين الانتخابية ترجمت هذا الأساس إلى نسب محددة في مجلس النواب ومجلس الشيوخ، والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠ جعلت التمكين السياسي محورًا قابلًا للمتابعة والقياس. ويبقى التحدي التنموي الأعمق في الانتقال المستمر من الحضور إلى التأثير، ومن التمثيل إلى القيادة، ومن الحق المكتوب إلى الممارسة الواعية. فالمرأة الممكنة سياسيًا تضيف إلى الأسرة والمجتمع والمؤسسة والدولة، لأنها تحمل خبرة الحياة اليومية إلى مائدة القرار، وتساعد على صناعة سياسات أكثر عدلًا وحساسية وواقعية. وهذا هو جوهر التمكين الحقيقي: أن تصبح مشاركة المرأة قوة معرفة، وقوة ثقة، وقوة بناء للمستقبل المشترك.